African Journal of Advanced Studies in Humanities and Social Sciences (AJASHSS)
المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية
Online-ISSN: 2957-5907
Volume 2, Issue 2, April-June 2023, Page No: 498-520
Website: https://aaasjournals.com/index.php/ajashss/index
Arab Impact factor 2022: 1.04 SJIFactor 2022: 4.338 ISI 2022: 0.510

الأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية
دراسة استطلاعية على عينة من الأحزاب السياسية في ليبيا

إبراهيم خليل خليفة البلعزي*
قسم القانون، كلية الشريعة والقانون أوباري الجامعة الأسمرية الاسلامية، ليبيا

Political Parties and Their Impact on Political Development
An Exploratory Study on A Sample of Political Parties in Libya

Ebrhim Khalil Khalifa Alblazi*
Department of Law, Faculty of Sharia and Law, Ubari, Alasmarya Islamic University, Libya

*Corresponding author khalile811@gmail.com *المؤلف المراسل
تاريخ النشر: 2023-05-16 **تاريخ القبول:** 2023-05-04 **تاريخ الاستلام:** 2023-04-01

الملخص:
لم تمكن الأحزاب السياسية ظاهرة غريبة على المجتمع الليبي؛ فقد شهدت ليبيا حياة سياسية ثرية خلال العشرية الأولى قبل الاستقلال، مع بروز القادة والزعماء الذين عاصروا فترة الاحتلال الإيطالي وعايشوا فترة الإدارة البريطانية، والمتأثر بعضهم بحركات الإصلاح في المنطقة في تلك الفترة، وسعى جميعهم كل حسب رؤيته إلى بناء كيانهم الوطني خصوصاً في ظل انتهاء الاحتلال الإيطالي.
وهدفت الدراسة إلى التعرف على دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية، كذلك معرفة المراحل السياسية التي مر بها تطور العمل الحزبي في ليبيا. واستخدمت الدراسة المنهج التأريخي والوصفي التحليلي. ولتحقيق أهداف الدراسة تم تصميم استبانة لدراسة دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية من وجهة نظر الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية. وخلصت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: وجود علاقة ارتباطية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية، ووجود علاقة ارتباطية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية، كما بينت النتائج وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي والتنمية السياسية، ووجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسي، وأشارت النتائج أن الأهمية النسبية لدرجة الوعي السياسي لدى أعضاء الأحزاب السياسية بلغت (82.33%)، وأن الأهمية النسبية لدرجة الاهتمام والمشاركة السياسية بلغت (62.66%)، وأن الأهمية النسبية لمؤشر التنمية السياسية بلغت (70%)، وأن أغلب المنتمين للأحزاب السياسية هم حملة المؤهل الجامعي والذي على وعيهم بأهمية الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي.
الكلمات المفتاحية: الأحزاب السياسية، التعددية الحزبية، التنمية السياسية.

Abstract:
Political parties did not enable a phenomenon strange to Libyan society. Libya witnessed a rich political life during the first decade before independence, with the emergence of leaders and

leaders who lived through the period of the Italian occupation and lived through the period of the British administration, some of whom were influenced by the reform movements in the region during that period, and all of them sought, each according to his vision, to build their national entity, especially in light of the end of the occupation. Italian.
The study aimed to identify the role of political parties in political development, as well as to know the political stages that the partisan work went through in the development of Libya. The study used the historical and descriptive analytical method. To achieve the objectives of the study, a questionnaire was designed to study the role of political parties in political development from the point of view of members belonging to political parties. The study concluded with a set of results, the most important of which are: the existence of a correlation between the degree of political awareness and political development, and the existence of a correlation between the degree of interest, political participation and political development. It is statistically significant between the degree of interest, political participation and political development. The results indicated that the relative importance of the degree of political awareness among members of political parties amounted to (82.33%), and that the relative importance of the degree of political interest and participation amounted to (62.66%), and that the relative importance of the political development index amounted to (70%, and that most of those affiliated with political parties are university graduates who are aware of the importance of political parties and their role in political and economic development and political stability.

Keywords: political parties, partisan pluralism, political development.

مقدمة:

تعد التنمية السياسية من المفاهيم الحديثة، وتعني قدرة الأفراد في على إدراك مشكلاتهم بشكل واضح، ومن ثم استغلال كافة الموارد الممكنة التي تواجه هذه المشكلات، وهي عملية تتضمن بناء المؤسسات، وتوسيع قاعدة المشاركة السياسية.

ومن أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، هي الأحزاب السياسية، وإذا كانت سياسة التصنيع المتبعة تعبر عن مضمون التنمية الاقتصادية، فإن الأنشطة الحزبية تعبر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام السياسي، وبالتالي مزيداً من المشاركة في العملية السياسية.

فالأحزاب السياسية تعد أحد أهم النظم السياسية التي تؤثر بشكل مباشر على سير وحركة النظام السياسي؛ وبالتالي ضمان استمرار واستقرار هذا النظام؛ حيث تؤدي الأحزاب السياسية دوراً هاماً في تحفيز الحياة السياسية؛ وبالتالي تُشكل ركناً أساسياً من أركان النظم الديمقراطية.

ينعكس أداء الأحزاب إما بالسلب أم بالإيجاب ليس على نوعية الحياة السياسية فحسب؛ بل حتى على مستوى التطور الديمقراطي والتنمية السياسية التي تُعدّ انعكاساً للنظام الحزبي السائد في الدولة.

وتعد التنمية السياسية في ليبيا من أهم المواضيع بالغة الأهمية في إرساء القواعد السياسية للدولة، وعليه تسعى هذه الدراسة التعرف على واقع ومفهوم وطبيعة ونشأة الأحزاب السياسية في ليبيا، وتبيان دورها في حل أزمات التنمية السياسية.

مشكلة الدراسة:

رغم إنشاء العديد من الأحزاب السياسية بعد أحداث السابع عشر من فبراير وحدوث أول تجربة انتخابية بعد مرور أكثر من 60 سنة من إلغاء الأحزاب في ليبيا؛ إلا الثقافة الحزبية السياسية السائدة لدى المواطن الليبي وانعدام ثقته في هذه الأحزاب سواء من خلال برامجها ورؤيتها أم انتماءاتها السياسية، ساهم في ضعف وعزوف أغلب الليبيين في الانضمام لهذه الأحزاب، إذا لا يتجاوز عدد المنتمين إليها 1% من سكان ليبيا.

وبناء عبى ما تقدم تم صياغة المشكلة الرئيسية على النحو الآتي:

ما أثر الأحزاب السياسية في ليبيا على التنمية السياسية من وجهة نظر الأعضاء المشاركين في الأحزاب السياسية؟

ويتفرع منه التساؤلات الفرعية كما يلي.

1. ما درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي نحو النظام السياسي في ليبيا؟
2. ما درجة الاهتمام والمشاركة السياسية لدى عضو الحزب السياسي؟
3. ما هي مؤشرات التنمية السياسية في ليبيا؟

فرضيات الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة يمكن صياغة الفرضية على النحو الآتي:

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا. وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
2. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا. وتنبثق من هذه الفرضية الفرضيات الفرعية التالية:

1. **الفرضية الفرعية الأولى:**

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند $(\propto \leq 0.05)$ بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.

2. **الفرضية الفرعية الثانية:**

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند $(\propto \leq 0.05)$ بين الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

أهمية الدراسة:

1. تتبع الأهمية الدور الذي تؤثره الأحزاب السياسية في التنمية السياسية؛ فإن دراسة هذه الأحزاب وإبراز دورها ومشاركتها وأثرها في التنمية السياسية كالتحول التحول إلى التعددية السياسية والديمقراطية أصبح مهم.
2. تساعد الأحزاب في تشكيل الحكومات وتحديد الأطر القانونية والدستورية التي تحكم عملية صنع القرارات السياسية وبالتالي تعزيز التوازن بين السلطات وتعمل على تحقيق المساءلة والشفافية في الحكم.
3. يمكن للأحزاب السياسية أن تساهم في صنع القرارات التي تؤثر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.
4. توفر الأحزاب بيئة للنقاش السياسي والمناقشة العامة حول القضايا الهامة من خلال تحفيز المواطنين على الانخراط في العملية السياسية، سواء عن طريق الانضمام إلى الأحزاب أو التصويت في الانتخابات أو المشاركة في الحوارات والمناظرات العامة.
5. تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في تعزيز الاستقرار السياسي والحفاظ على النظام الديمقراطي، وذلك من خلال القوانين والمؤسسات التي تنظم عمل الأحزاب وتضمن تنافساً عادلاً وشفافاً. تساهم الأحزاب أيضاً في تهدئة التوترات السياسية وتوجيه الصراعات.

أهداف الدراسة:

تتركز أهداف الدراسة في حول:

1. معرفة المراحل السياسية التي مر بها تطور العمل الحزبي في ليبيا.
2. تبيان دور الأحزاب السياسية على حل أزمات التنمية السياسية.
3. الكشف عن درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي نحو النظام السياسي في ليبيا؟
4. تحديد درجة الاهتمام والمشاركة السياسية لدى عضو الحزب السياسي؟
5. إبراز مؤشرات التنمية السياسية في ليبيا؟

حدود الدراسة:

- الحدود الموضوعية: دور الأحزاب السياسية في التنمية السياسية.
- الحدود البشرية: الأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية بمدينة طرابلس.
- الحدود الزمنية: 2022.

منهج الدراسة:

تعتمد الدراسة على منهجين أساسيين هما:

1. المنهج التأريخي:

وذلك للوقوف على الأحداث التاريخية ذات العلاقة بالأحزاب السياسية في ليبيا ومراحل تطورها.

2. المنهج الوصفي:

وذلك لرصد الأحداث المتعلقة بالأحزاب السياسية في ليبيا والحياة السياسية فيها، للوقوف على موقف المواطنين من الأحزاب، وما تقوم به الأحزاب لجذبهم، لتحديد نقاط القوة والضعف والمسؤولية في مسار التجربة الحزبية الليبية

3.المنهج التحليلي:

إجــراء تحليل إحصائي للمعلومات والبيانات التي تم الحصول عليها من الدراســة الاستقصائية من خلال (استبانة) وإجــراء المقابلات للأعضاء المنتمين للأحزاب السياسية الناشئة حديثاً في ليبيا.

الإطار النظري للدراسة

أولاً: تعريف الأحزاب السياسية

تعددت تعريفات الأحزاب السياسية بفعل اختلاف الاتجاهات السياسية والقانونية، ويعود الاختلاف في التعريفات إلى تعدد واختلاف الإيديولوجيات، ونظرة هذه الاتجاهات إلى وظيفة الأحزاب ومهامها.

تعاريف المعاجم والموسوعات السياسية الأحزاب السياسية كما يلي (الكيلاني وزهيري، 2018: 184):

الحزب السياسي هو "مجموعة من الناس ذوي الاتجاه الواحد، النظرة المتماثلة والمبادئ المشتركة، يحاولون أن يحققوا الأهداف التي يؤمنون بها، يرتبطون ببعضهم وفقا لقاعدة أو قواعد تنظيمية مقبولة من جانبهم، تحدد علاقاتهم وأسلوبهم ووسائل عملهم". يتأسس هذا التعريف على ثلاثة عناصر أساسية وهي.

1. العنصر الأول: الفكر والإيديولوجيا اللذان يجمعان الأعضاء ويساهمان في صياغة مشروعهم السياسي.
2. العنصر الثاني: الأهداف والمقاصد التي يسعى الأعضاء لتحقيقها.
3. العنصر الثالث: وهو التنظيم الذي ينظم الحزب ويضمن ترابطه واستدامته.

ويعرف جان ماري دانكوين (Jean –Marie Denquin) الحزب بأنه "مجموعة منظمة تبحث عن الدعم الشعبي وتختلف بشكل واضح عن جماعات المصالح" (Daniel Louis Seiler, 2018: 23). ويقترب جوزيف لابالومبرا وويتر (Joseph Lapalombra et weiner) من التعريفين السابقين في نظرتهما للحزب من حيث إنه "تنظيم رسمي هدفه الأساس هو وضع أشخاص في المناصب العامة، والاحتفاظ بها؛

بحيث يحكمون السيطرة وحدهم أو بالائتلاف مع غيرهم في إدارة الحكم الذي يتولى اقتراح وتنفيذ السياسات العامة"، وبناء عليه يحدد الباحثان أربعة عناصر لمفهوم الحزب (العماري، 2020: 164).

1. استمرارية التنظيم: أي أنه تنظيم لا يتوقف وجوده بتوقف المسؤولين الحاليين له لأي سبب من الأسباب إلا لدواعي قانونية صرفة تضر بالأمن العام للدولة.
2. منظمة ظاهرة وممتدة إلى المستوى المحلي: أي أنها تتوفر على اتصالات داخلية ومنظمة وعلاقات أخرى محلياً ووطنياً.
3. توفر الإرادة لدى المسؤولين للحصول والحفاظ على سلطة القرار بشكل فردي أو ائتلافياً يدلاً من التأثير في ممارسة السلطة فقط.
4. اهتمام التنظيم بتجميع المؤيدين والمناصرين أثناء الانتخابات والمناسبات الاجتماعية والسياسية الأخرى للحصول على الدعم الشعبي.

أما عن الجانب الإيديولوجي يعرف ادموند بيرك (Edmund Burke) الحزب السياسي بأنه "جماعة منظمة من الرجال متحدة للعمل المشترك لخدمة المصلحة الوطنية حسب المبدأ المتفق عليه" (Edmund, 2019: 110). بينما جون جيكال وأندري هوريو (Jean Gicquel et André Hauriou) يذهبان بتعريف آخر للحزب مفاده "إن الحزب السياسي تنظيم دائم يتحرك على مستوى وطني ومحلي من أجل الحصول على الدعم الشعبي يهدف للوصول إلى السلطة بغية تحقيق سياسة معينة" (Edmund, 2019: 111).

وجاء جورج بيردو (G. Burdeau) بقوله أن الحزب السياسي "هو كل تجمع بين أشخاص يؤمنون ببعض الأفكار السياسية يعملون على انتصارها وتحقيقها وذلك بجمع أكبر عدد ممكن من المواطنين حولها، والسعي للوصول إلى السلطة أو على الأقل التأثير على قرارات السلطة الحاكمة" (Burdeau, 2015: 274).

أشارت بعض التعريفات الواردة لمفهوم الحزب السياسي إلى خاصية التنظيم في الحزب السياسي ومسألة التوزيع والانتشار وعدم التمركز في منطقة بعينها، في ركزت الأخرى على الجانب الإيديولوجي وعلى وجوب التفاف الأعضاء حول المبادئ السياسية، والأفكار، والتوجه السياسي للحزب، وهو ما يدل على الجانب الإيديولوجي الذي تركز عليه هذه التعريفات باعتباره فكراً يجذب عددا من أفراد الشعب للانضمام إلى الحزب أو تأييده في الانتخابات وتوفير المصاريف اللازمة للإنفاق على أنشطته الحزبية المختلفة واستغلال الجانب الدعائي اللازم لخوض الحياة السياسية والانتخابات.

فيما عرفت وزارة العدل الليبية الحزب السياسي في المادة [2] من قانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية بأن الحزب السياسي هو "كل تنظيم سياسي، يتألف باتفاق بين جماعة من الليبيين، يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون، ويدير نشاطه بشكل علني بالوسائل السلمية والديمقراطية بهدف المساهمة في الحياة السياسية، لتحقيق برامج محددة ومعلنة تتعلق بالشؤون السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقصد المشاركة في مسؤوليات الحكم وتداول السلطة وفقاً لقانون الانتخابات العامة (المجلس الوطني الانتقالي، 2012).

وعلى ضوء ذلك يحدد القانون أربعة عناصر لمفهوم الحزب السياسي.

1. تنظيم سياسي: الرباط التنظيمي شرط أساس للحزب فلابد من وجود نوع من العلاقة التنظيمية بين أفراد الحزب؛ إذ أن الحزب يهدف إلى كسب أكبر عدد ممكن من الجماهير إلى صفوفه، وهذا يقتضي وجود قوالب وأشكال تنظيمية تستوعب هؤلاء الناس وتوظف طاقاتهم وتوزع الأدوار بينهم.
2. إتفاق الجماعة: بمعنى أن ينشأ الحزب باتفاق جماعة ليبية يؤسس وفقاً لأحكام هذا القانون.
3. العلنية: أي لا يجب أن يدار الحزب بشكل سري.
4. المشاركة السياسية: ويقصد به المشاركة السياسية في الحكم وتداول السلطة وفقاً لقوانين الانتخابات العامة.

تقترب تعريف الأحزاب السياسية في الفكر العربي من الفكر اللبرالي والاشتراكي من بين أبرز التعاريف هو أن الأحزاب السياسية هي جماعة متحدة من الأفراد تعمل بمختلف الوسائل الديمقراطية للفوز بالحكم لتنفيذ برنامج سياسي معين (الطماوي، 2018: 22). وفي تعريف آخر للحزب السياسي فهو اتحاد أو تجمع ذي بناء تنظيمي على المستويين القومي والمحلي، يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية محددة، يستهدف الوصول إلى السلطة أو التأثير عليها، بواسطة أنشطة متعددة، خصوصاً من خلال تولي ممثليه المناصب العامة (الغزالي، 2016: 82).

وينظر إلى هذا المفهوم للحزب أنه استطاع الجمع بين بعدين من خصائص الحزب السياسي، وبالتالي اقترب من التوفيق بين التعاريف السابقة، حيث عارف الحزب بأنه "جماعة اجتماعية تطوعية واعية ومنظمة ومتميزة من حيث الوعي السياسي والسلوك الاجتماعي المنظم، ومن حيث الطموحات والآمال المستقبلية ولها غايات قريبة وبعيدة تهدف هذه الجماعة إلى الاستيلاء على السلطة إذا كانت في المعارضة، وإلى تغير سياسي واقتصادي واجتماعي وثقافي وحياتي يتماشى مع قناعاتها واتجاهاتها"(الشمري، 2017: 139).

ومن ناحية أخرى فإن الأحزاب السياسية هي ظاهرة سياسية مركبة، لذلك يصعب النظر إليها من وجهة نظر واحدة وإعطائها تعريفاً شاملاً، وبالتالي فهي تعارف الحزب وفقاً لمدلوله التنظيمي ثم تعرفه وفقاً لمبادئه وأهدافه وتعرفه مرة أخرى باعتبار وظائفه.

وفي تعريف أكثر شمولية للحزب السياسي فهو تنظيم يضم مجموعة من الأفراد تدين بنفس الرؤية السياسية وتعمل على وضع أفكارها موضع التنفيذ، وذلك بالعمل في آن واحد على ضم أكبر ممكن من المواطنين إلى صفوفهم وعلى تولي الحكم أو على الأقل التأثير على قرارات السلطات الحاكمة"(كافي، 2020: 74). في ضوء ما تقدم، فإننا نخلص إلى وجود تجمع أو اتحاد من الأفراد، لهما بناء تنظيمي متماسك على المستويين المحلي والقومي، هذا التنظيم يعبر في جوهره عن مصالح قوى اجتماعية معينة، ويستهدف الوصول إلى السلطة السياسية أو التأثير عليها من خلال أنشطة متنوعة خصوصاً عند تولي ممثليه المناصب العامة، سواء عن طريق العملية الانتخابية أم بدونها (السعدني، 2019: 77).

فالمجتمعات المعاصرة تنقسم إلى طبقات، ولكل طبقة موقفها السياسي الذي تميل له أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، لذلك فإن لكل طبقة أهدافا تسعى إلى تحقيقها، وسواء تعلق الأمر بأهداف سياسية أو اقتصادية، فلا بد من تنظيم أعضاء الطبقة الواحدة تنظيما جماعياً، يساعد على خلق إرادة جماعية لتحقيق هذه الأهداف، فأعضاء الجماعة الواحدة لا يمكنهم الوصول إلى تحقيق النتائج المرجوة إلا بالتضامن فيما بينهم، وبالتنسيق وتوحيد الجهود، ولا يمكن لهذا التضامن أن يصبح تضامناً فعالاً إلا إذا نظم، أي إذا صبت الجهود المشتركة و التضامن في قالب تنظيمي (عادل، 2021: 113).

ثانياً: مراحل تطور العمل الحزبي في ليبيا

عرفت ليبيا في وقت مبكر من تاريخها قي مطلع عشرينيات القرن الماضي نشأة الأحزاب السياسية؛ بل وظهرت أولى تشكيلات الأحزاب السياسية الليبية قبل بداية ميلاد عهد المملكة الليبية على هيئة جمعيات وهيئات وحركات سياسية.

غرست الحركة الوطنية الليبية في المهجر من نشاطهم السياسي في حراك متواصل الحقيقة بذور نشأتها الجديدة، حيث كانوا منتشرين بين جمهورية مصر وسوريا وتونس وأغلبهم كانوا مناضلين ورؤساء سابقين في مرحلة الكفاح المسلح ضد المستعمرين الإيطاليين، وقد تركز نشاطهم الرئيسي بعد أن التأمت صفوفهم في التعريف بفضائع الفاشستية الإيطالية، ومعاناة الشعب الليبي من ظلمها وحقهم المشروع في نيل حريته واستقلاله كما شاركوا في مهرجانات ومؤتمرات وندوات انعقدت هناك ولقيت تجاوباً وعطفاً من قادة الرأي والسياسة في بلاد الشام(العقاد، 2016: 216).

ففي العام 1925 اجتمع المهاجرون الليبيون بدمشق بمناسبة الذكرى الرابعة عشر للغزو الإيطالي، وفي الاجتماع اتفقوا على تأسيس هيئة تكون نواة لتكوين جمعية سرية هدفها تنسيق الجهود لمواجهة السياسة الإيطالية، وتمثلت المهام الأولية لهذه الجمعية في العمل على توثيق الصلات بين المهاجرين وإيجاد قنوات

اتصال فيما بينهم وبين الوطن وجمع التبرعات دعماً لقضية بلادهم وتزويد الصحف بآخر التطورات لحركة الجهاد وفضح السياسة الإيطالية.

وفي العام 1928 استطاع بشير السعداوي بمساعدة مجموعة من قيادات المهاجرين في الشام إبراز هذه الجمعية للعلن، ليصبح السعداوي بذلك أول رئيس لها (بن موسى والحاج، 2010: 36)، تحت اسم "اللجنة التنفيذية للجاليات الطرابلسية البرقاوية" لتبدأ أعمالها بإعداد المقالات التي تفضح أعمال إيطاليا في ليبيا ونشرها في الصحف (الخفيفي، 1998: 209).

في سنة 1932 تغير اسم اللجنة ليصبح جمعية الدفاع الطرابلسي البرقاوي ومن ثم توسعت دائرة نشاطها السياسي فاتصلت بالأمير شاكيب أرسلان في عام 1939 لكي تلقى دعمه من خلال نشر ما ارتكبه المحتل الإيطالي عن الجرائم والتعديات في ليبيا في الصحف والمجلات لاطلاع الرأي العام العالمي على ما ترتكبه إيطاليا من فضائع ومنكرات في برقة وطرابلس (زارم، 1997: 140).

وفي عام 1928 تكونت سراً لجنة من زعماء المهاجرين الطرابلسيين تهدف للعمل من أجل القضية الليبية برئاسة أحمد السواحلي وعضوية آخرين، وكانت منازل بعض أعضائها أماكن مناسبة لعقد اجتماعات والتشاور فيما بينهم وتدارس أحوال بلادهم ومراقبة الحالة الراهنة وقتئذٍ، ومن خلال لقاءتهم المتكررة تبلورت لديهم فكرة تنظيم العمل السياسي السري وقيادته، وتحفيز هِمَم المجاهدين وإحاطتهم بمخاطر السياسة الإيطالية المدمرة في البلاد (شكري، 1957: 297).

وفي مارس 1943 أعلن مبدئياً عن ظهور الجمعية لتصبح جمعية رسمية في أكتوبر من نفس العام متخذة اسم **اللجنة الطرابلسية**، ومن هذا التاريخ عارفت بهذا الإسم ((شكري، 1957: 298)، وتذكر اللجنة في إحدى رسائل التعريف بنشأتها ونشاطها ما يلي: "إن هذه اللجنة ظفرت بكل رعاية من جانب أمين عام الجامعة العربية السيد: عبدالرحمن عزّام"، ولما تأسست الجامعة سنة 1945 صارت تأخذ وجهات نظرها وتتحرى ميولها وما تهدف إليه من سياسة دولية وعربية، وتستشير المسؤولين في الأمانة العامة فيما يشكل عليها، وأن اللجنة تفخر بصلتها بالجامعة العربية وبثقة أمينها وبما يحيطها من رعاية أدبية وإعانة مادية مكنتها من استئجار مكتب لتؤدي فيه ما يجب عليها للوطن من عمل (المنتصر، 2013: ص169).

وتابع النضال السياسي الحزبي في ليبيا من أجل الاستقلال (1943-1951)؛ حيث تأسس **الحزب الوطني الطرابلسي** (أبريل/ 1946) في طرابلس بزعامة السيد أحمد الفقيه حسن سنة 1946م، وانبثق هذا الحزب عن أول نادي ثقافي يعاد افتتاحه في طرابلس وهو "النادي الأدبي"، وتبنى أعضاءه وأنصاره قضاياه وأهدافه، وإن أزعجت سُلطات الإدارة البريطانية التي ظلت ترقُب نشاطاته عن كثب مع أن ميثاق الحزب يشير إلى طريق الاعتدال والموضوعية في إطار الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الليبي (عمر، 2013: 79).

وأعلن عن تأسيس الجبهة الوطنية المتحدة رسميا بتاريخ 10 مايو سنة 1946م، وتألفت من: سالم المنتصر رئيسا، عون سوف نائبا للرئيس، محمود فرحات سكرتيرا، وعضوية كل من: مفتي ليبيا الشيخ محمد أبو الإسعاد العالم، الطاهر المريض، راسم كعبار، زاكينو حبيب، محمد سيف النصر، إبراهيم بن شعبان (جبران، 1987: 245).

وفي 30 مايو 1946م اجتمع مجموعة من أعيان ومثقفي طرابلس واتفقوا على تأسيس كيان سياسي أسموه حزب الكتلة الوطنية الحرة (جبران، 1987: 246)، تكونت هيئتها من: على الفقيه حسن وأحمد الفقيه حسن (الذي كان حينها رئيسا للحزب الوطني)، البشير بن حمزة، محمد توفيق المبروك، على العقاب، الطاهر بوسريويل، يوسف المشيرقي، محمد قنابة، على رجب، جهان صدقي الفورتية) (مركز البحوث التاريخية، بدون تاريخ، ملف رقم 12 وثيقة رقم 24).

وتشكل حزب الاتحاد المصري الطرابلسي على يدي عضوين انشقا عن حزب الكتلة الوطنية هما: علي رجب ويوسف المشيرقي، واعترفت الإدارة البريطانية به في 16 ديسمبر 1946 (حزاز، 1987: 57)، وتأسست هيئة تحرير ليبيا في القاهرة في 13 مارس 1947م من بشير السعداوي رئيسا وعضوية كل من: أحمد السويحلي وجواد زكري ومنصور قدارة وطاهر المريض ومحمود المنتصر (طرابلس الغرب، 1947: 1). وكان الأخيران أعضاء من الجبهة الوطنية المتحدة الطرابلسية.

وفي أغسطس من عام 1947 قررت الكتلة الوطنية الحرة فصل بشير بن حمزة من عضويتها وشطب اسمه من سجلاتها، مبررة ذلك بأنه خرج عن قانونها ولم يحترمه (العبيد، 2014: 103)، فخرج الأخير من الكتلة وأسس في أول سبتمبر 1947 حزب أسماه حزب العمال، وكان الغرض من تأسيسه كما جاء في بيانه "ليناصر العامل ويأخذ بيده، ويحمي حياته ويرشده بالطرق القويمة السديدة، ويسيره إلى أقوم طريق وأوضح سبيل حتى يسترد مركزه الضائع وحقه المهضوم" (حزب العمال طرابلس، 1947: 2).

وفي 12 مايو 1949م ظهر مشروع "بيفن سفورزا" أثناء مداولات هيئة الأمم بشأن القضية الليبية، وهو : إتفاق سرى كان جرى بين وزيري خارجية بريطانيا" أرنست بيفن" وإيطاليا "كارلو سفورزا" (البراوي، 1953: 109)، وفيه تم الاتفاق بين الدولتين على أن تحصل ليبيا على استقلالها بعد عشر سنوات على أن يكون أقاليم ليبيا الثلاث خلال الفترة المحددة تحت وصاية دولية تتولى بريطانيا الوصاية على برقة، وتتولى إيطاليا بموجبها إدارة طرابلس، وتتولى فرنسا إدارة فزان؛ ما أن وصلت أخبار الاتفاق إلى إقليم طرابلس حتى عمت أرجاءه مظاهرات عارمة منددة بالمشروع، ما استلزم تكوين لجنة لتنظيم هذه الاحتجاجات والمظاهرات، وتوظيفها لصالح القضية الليبية.

وفي الرابع عشر من شهر مايو 1949م عقد مؤتمر وطني عام جمع قيادات الأحزاب والهيئات السياسية إلى جانب شيوخ قبائل وعشائر الإقليم بقيادة وإدارة كل من (البراوي، 1953: 113):

أسفر المؤتمر الوطني الحاشد، عن إعلان تجمع وطني تحت اسم "المؤتمر الوطني الطرابلسي"، وأُنتخب رئيساً له الشيخ محمد أبو الاسعاد العالم؛ للعمل على تحقيق غاياته وأهدافه التي أجمعت عليها كافة القوى الوطنية، السياسية والشعبية من خلال برنامج عمل يستهدف حشد كافة الطاقات والإمكانات والعلاقات السياسية والاجتماعية، في مواجهة المشروع الدولي بتقسيم البلاد وإعادة احتلالها بنظام الوصايا الدولية والانتداب عليها.

وفي العام 1941م برز أحمد عرابي بن عمران، بفكرة تأسيس جمعية باسم المجاهد الشهيد عمر المختار تخليداً لذكراه، والعمل تحت لوائها في المجالات المتاحة آنذاك، وبدأ العمل في مصر بتضافر جهود الشباب الليبي وبالتشاور مع الأستاذ مصطفي بن عامر باعتباره رمزا وطنيا وقياديا، لإبراز الفكرة إلى حيز الوجود بوضع قانونها الأساسي ونظام عملها، لكن صاحب الفكرة توفاه الله بعد أن وضع حجر أساسها في القاهرة وأصبحت نظرياً حقيقة باعتماد قانونها الأساسي في 31 يناير 1942م بالقاهرة (الخفيفي، 1998: 186).

وبتاريخ 9 أغسطس 1946، والذي يصادف ذكرى تأسيس الجيش السنوسي، خطب الأمير إدريس في جمع من شعب برقة معلناً عن تشكيل تنظيم سياسي (برقة الجديد، 1946: 2)؛ أطلق عليه في البداية اسم "جبهة الدفاع البرقاوي" ثم تعديل الاسم إلى "الجبهة الوطنية البرقاوية"، التي تكونت في البداية من 15 عضواً، يمثلون أغلب قبائل برقة من البدو، وبعض العناصر من الحضر(برقة الجديدة، 1946: 8)، وبدأ عمل الجبهة يوم السبت 9 أغسطس 1946 فحلف الأعضاء اليمين(برقة الجديد، 1946: 2)، لتعقد أولى جلساتها الرسمية في 30 أغسطس في القصر الأميري بأبي عطني بضواحي بنغازي برئاسة الأمير ادريس السنوسي نفسه، وهو الاجتماع الذي انتخبت فيه الجهة الرضا السنوسي رئيساً لها (برقة الجديدة، 1946: 8)؛ وبتاريخ 22 يناير 1947 نشرت الجبهة، بياناً أطلقت عليه "الميثاق الوطني للجبهة البرقاوية".

وبعد أن حل الأمير إدريس الهيئات السياسية دعا إلى دمجها جميعا في جبهة متحدة تتألف من ممثلي الأحزاب، وقد نزل الجميع عند هذه الرغبة، وتم الاتفاق في اجتماع حضره البارزون من زعماء القبائل والساسة القدامى والشباب المحافظين على إنشاء المؤتمر البرقاوي في مطلع يناير 1948م (أبوالقاسم، 2015، ص212). وجرى انتخاب لجنة تنفيذية للمؤتمر برئاسة السيد محمد الرضا السنوسي، والسيد الصديق السنوسي ، والسيد أبى القاسم السنوسي، والسيد على الجربي، والسيد خليل القلال (المقري، ص 222).

أما الحراك السياسي في إقليم فزان فقد اختلف الوضع عن الإقليمين الآخرين برقة وطرابلس، حيث قامت الإدارة الفرنسية بعزل هذا الإقليم عن مجرى الكفاح الوطني في ليبيا (الصيد، 2006، ص ص24-25)، وحرمت السكان من تكوين الأحزاب وإصدار الصحف اليومية؛ فقد كانت تأمل أن تنضم فزان إلى

افريقيا الاستوائية وأن يحول نشاطها التجاري إلى الجزائر الذي ارتبط بهم إدارياً هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت فزان تختلف في ظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية عن الظروف والأوضاع التي وجدت في طرابلس وبرقة، فمن الناحية الاجتماعية توزيع السكان على شكل مجموعات صغيرة ومتباعدة عن بعضها البعض نسبياً، فضلاً عن عدم ارتباط المدن والقرى الصغيرة التي تجمع فيها السكان بطرق بعيدة، علاوة على ذلك تفشى الأمية، ومن الناحية الاقتصادية، فإن المناطق الجنوبية تعتبر صحراوية تقوم فيها بعض الواحات حول مصادر المياه البسيطة، ويتميز سكانها بالترحال، وعندما طالب بعض الزعماء الفزانيين بعد انتهاء الحرب منهم الحكم الذاتي شددت الإدارة الفرنسية الخناق على البلاد في الوقت الذي اتصل فيه بعض الزعماء الفزانيين بالزعماء في طرابلس الذين نصحوهم بمناوءة السلطات الفرنسية، وكانت نتيجة ذلك أن أنشئت حركة سرية عام 1946 برئاسة عبد الرحمن البروكلي، وقد استطاعت هذه الحركة عقد لقاءات سرية مع الزعماء الطرابلسيين والاستفادة منهم في تنظيم الكفاح ضد الإدارة الفرنسية في اتجاهها نحو فصل هذا الإقليم وعدم الاتصال بالتيارات السياسية السائدة في كل من طرابلس وبرقة والاستفادة منها، ويتضح مما سبق أن هناك وعيا سياسياً ولو نسبياً أدى بالتالي إلى المطالبة بالحكم الذاتي وإقامة بعض الحركات السرية المناوئة للإدارة الفرنسية (الحسناوي والخوجة، 1997، ص111).

في مطلع عام 1948 بعد اكتمال تأسيس الجمعية الوطنية؛ أي بعد حوالي عاماً ونصف من تأسيسها، انتقلت للعمل بشكل علني، وأدركت الجمعية حينها بوعيها عبر الاتصالات التي كان يجريها أعضاؤها في برقة وطرابلس، وبنتف المعلومات من هنا وهناك، ضرورة التقدم إلى (اللجنة الرباعية) التي ستزور ليبيا، بمطالب موحدة ترتكز على ثلاثة أبعاد رئيسة هي: الاستقلال، ووحدة ليبيا، وانضمامها للجامعة العربية (أبوعزوم، 2014، ص20).

استطاعت الجمعية الوطنية تهيئة سكان فزان لمقابلة لجنة التحقيق الرّباعية بموقف موحد، فقد وصلت اللجنة إلى إقليم طرابلس في 6 مارس 1948 م، وتجوَّلت في أنحاء الإقليم حيث طالبت جميع تياراته السياسية باستقلال ليبيا، وانضمامها إلى الجامعة العربية (صحيفة الليبي، 1951: 8).

وهكذا كان النشاط السياسي الليبي عقب الحرب العالمية الثانية، وأهم التيارات السياسة التي باشرت نشاطها السياسي في ليبيا وأخذت تؤثر في الرأي العام، وإن كان تأثيرها متفاوتاً بين أفراد الشعب خاصة ما يتعلق بمسألة الوحدة والإمارة السنوسية التي كان لها الأثر الواضح حول القضية الليبية خلال هذه المرحلة الحرجة من النضال الليبي، حيث اختلفت وجهات النظر حول هذه المسألة بين التيارات السياسية في البلاد حال دون التوصل إلى اتفاق بين الأطراف لتحرير البلاد منذ أن كانوا في الخارج، وعند عودتهم إلي الوطن لم يستطيعوا التغلب على هذه المسألة مما أدى بالتالي إلى ازدياد الخلافات، في الوقت الذي كان فيه الموقف يتطلب ترك هذه الأمور الشكلية إلى ما بعد الاستقلال والتصدي للدول الأجنبية وخاصةً بريطانيا التي تحاول بكل قوة تمكين هذا الخلاف وتدعيم بعض الأشخاص الذين لهم ميول إقليمي إلى درجة أن دفعت البعض منهم إلى إرسال خطاب إلى الجهات المسؤولة من البريطانيين وغيرهم في مارس 1946 يطلبون فيه استقلال برقة منفصلة عن طرابلس تاركين للطرابلسيين تقديم مطالبهم بأنفسهم (الغويل، 2007: 44).

وفي 19 فبراير 1952م أجريت الانتخابات العامة في ليبيا لانتخاب 55 عضوا لمجلس النواب من ضمن 155 مرشحاً. فوُصف ذلك اليوم بأنه "يوم عظيم في تاريخ ليبيا"** . ففي مناطق الريف لولاية طرابلس لعب المنطق القبائلي دوره كما كان متوقعا؛ إذ كان الأساس هو الانتماء إلى القبيلة والمنطقة، ما جعل التمثيل القبائلي في ولاية طرابلس في مجلس النواب تمثيلا قبليا على جانب كبير من الصحة.

ومنذ إعلان استقلال ليبيا وولادة الدولة الليبية الحديثة في 1951/12/24, لم تشهد ليبيا حياة حزبية ولا ثقافة الأحزاب والتنافس على السلطة. بعد فوز جمعية عمر المختار وحزب المؤتمر في أول انتخابات

** - هو نفس الوصف الذي وصفت به انتخابات العام 2012م .

برلمانية. بعد الاستقلال امتدت يد البطش لتلغي هذه الانتخابات وتزج بقادة الأحزاب في غياهب السجون والمنافي (المسماري، 2014: 47).

وفي عام 1967 عرف النظام السياسي الليبي مجموعة من التغيرات؛ فبعد إلغاء النظام الملكي وبعده التوجه إلى النظام الجماهيري؛ لعبت شخصية القذافي دوراً مهماً في رسم ملامح النظام السياسي في ليبيا على المستويين الداخلي والخارجي؛ حيث تولي القذافي حكم البلاد بعد سبتمبر 1969، أطبقت كماشة الدكتاتورية القاسية على رقاب الشعب، فسنت وقتلت ماكينة الإرهاب الفكري، الشباب، ولمجرد الشك في الانتماءات الحزبية أو أحياناً لمجرد الشبهة، فكان التصحر الفكري والسياسي وانعدام ثقافة الاختلاف، واصبحت ثقافة التسلق والتملق هي الثقافة السائدة في المجتمع الليبي يوازيها ثقافة العمل السري لبعض التنظيمات والمنافي للبعض الآخر.

وقّع النظام السابق شعار "من تحزب خان" وهذا بدوره انعكس على الواقع الاجتماعي والسياسي، نستحضر هذه المقولة الشهيرة كلما أريد الحديث عن الأحزاب السياسية في ليبيا، حيث منذ مجيء القذافي لسدّة الحكم عام 1969. ألغى العقيد الدستور والقوانين وألف كتابه المعروف "الكتاب الأخضر"، فأصبح هو دستور ليبيا وقانونها (المسماري، 2014: 48).

وبعد أحداث السابع عشر من فبراير وانتهاء فترة حكم النظام السابق لمدة اثنان وأربعون سنة ويعد الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الانتقالي المؤقت بتاريخ 2011.08.03 وإصداره القانون رقم (29) لسنة 2012 بشأن إصدار الوثيقة القانونية التي تأسست من خلالها قاعدة التعددية الحزبية في البلاد. وقد كرست التعددية الحزبية بالنص عليها مباشرة في المادة [3] على أن "المواطنين الليبيين حق تأسيس الأحزاب السياسية والانتساب إليها وفقاً لأحكام هذا القانون، ولا يجوز للمواطن أن يكون عضواً في أكثر من حزب في الوقت ذاته" (المادة [3] من القانون رقم [29] لسنة 2012)، كما نصت أحكام مواد دستورية أخرى متفرقة التي وردت في الباب الأول والثاني تشير إلى آليات تجسيد التعددية مثل حرية الرأي، وحرية التعبير في المادة [7] "تصون الدولة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية، وتلتزم بالانضمام للإعلانات والمواثيق الدولية والإقليمية التي تحمي هذه الحقوق والحريات، وتعمل على إصدار مواثيق جديدة تكرم الإنسان كخليفة في الأرض"(المجلس الانتقالي، 2011: المادة 7).

ساهمت هذه الأحزاب بدورها في تفعيل أهدافها المتمثلة في المحافظة على الاستقلال الوطني، والسلامة التراتبية، والوحدة الوطنية، وتأكيد سيادة الشعب، ودعمها من خلال احترام اختياراته الحرة، وحماية النظام العام، والعمل على تأكيد الحريات الأساسية، وتدعيم وحماية الازدهار الثقافي والاجتماعي، وتأكيد الهوية العربية عن طريق اعتماد اللغة العربية في الممارسات العملية للأحزاب السياسية.

يحظر على الأحزاب السياسية كل شكل من أشكال التبعية للمصالح أو الجهات الأجنبية، ولا يجوز أن يلجأ أي حزب سياسي إلى استعمال العنف والإكراه مهما كانت طبيعتهما أو شكلهما، وتحدد التزامات وواجبات أخرى بموجب القانون.

لقد بلغ عدد الأحزاب السياسية بعد 2011 إلى أكثر من 30 حزباً حصلت على الترخيص الرسمي، بالإضافة إلى قرابة 80 حزب لا زالت في قائمة الانتظار (الموقع الإلكتروني للجنة شؤون الأحزاب السياسية)، وتباينت خلفيتها الفكرية من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار؛ حيث تشكلت العديد من الأحزاب السياسية بموجب القانون رقم (29) لسنة 2012 م، بشأن تنظيم الأحزاب السياسية الصادر عن المجلس الانتقالي.

التنمية السياسية:

يعد مفهوم التنمية السياسية من المواضيع متعددة الأوجه، والحديثة نسبياً، ورافق تطور هذا المفهوم عديد من المصطلحات السياسية في العالم، تلتقي في كثير من جوانبها بالتنمية السياسية والتحديث السياسي، والتحول الديمقراطي، والتعددية (التوم، 2017: 267).

وقد عرفت التنمية السياسية بأنها "عملية سياسية متعددة الغايات، تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية والاستقرار

داخل ربوع المجتمع، وزيادة معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية وتدعيم قدرة الحكومة المركزية على إعمال قوانينها وسياساتها على سائر إقليم الدولة ورفع كفاءة هذه الحكومة".
فيما قدم (الزيات، 2020، ص205) تعريفاً ضمن كتابه التنمية السياسية: دراسة في علم الاجتماع السياسي بأنها: "عملية غايتها تخليص المجتمع من المتخلف سياسياً من كافة سمات تخلفه والمتمثلة في أزمة الهوية، أزمة الشرعية، أزمة المشاركة، أزمة التغلغل، أزمة التوزيع، أزمة الاستقرار السياسي، أزمة السلطة"(وهبان، 2019: 134).

المنهجية والإجراءات

بعد الاطلاع ودراسة الأدبيات السابقة ذات العلاقة بالدراسة الحالية تمثلت في الكتب والمراجع ومصادر مختلفة اعتمدت الدراسة على المنهج التأريخي والمنهج الوصفي بهدف تحقيق أهداف الدراسة وتصميم استبانة لقياس أثر واقع الأحزاب السياسية في ليبيا وأثرها على التنمية السياسية من وجهة عينة من المنتسين للأحزاب السياسية؛ حيث إن هذا المنهج يعد أكثر المناهج ملائمة لوصف الأحزاب السياسية كما هي في الواقع ومن ثم تحليلها وتفسيرها وربطها بالظواهر الأخرى، وذلك للوصول إلى المعرفة الدقيقة حول مشكلة الدراسة ولتحقيق فهم أفضل وأدق للظواهر المتعلقة بها والوقوف على دلالاتها.

مجتمع وعينة الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من (2700) فرداً موزعين على عشرة أحزاب سياسية التالية: (العدالة والبناء – تحالف القوى الوطنية – السيادة الوطنية – التضامن الليبي – ليبيا المستقبل – الوفاق الوطني – تجمع ليبيا الديمقراطية – تيار يا بلادي – التغيير – تيار يا بلادي - تكتل أحياء ليبيا) والتي تمكن الباحث من الوصول إليها ومعرفة عدد المنتمين فيها، أما باقي الأحزاب صعبت على الباحث الوصول إليها كونها لا تتوافر لها مقرات إدارية؛ علاوة على صعوبة الوصول إلى القائمين عليها حتى بوسائل التواصل المختلفة. لذلك استقر البحث على إجراء الدراسة الاستطلاعية لعشرة أحزاب سياسية المذكورة لتمثل مجتمع الدراسة.

أما عينة الدراسة، فقد تم حساب حجم عينة البحث باستخدام نسبة (10%) (أبوصالح وعوض، 2020: 124) من مجتمع العينة والبالغ عددها (270) فرداً.
وبالتالي تم توزيع عدد (270) صحيفة استبيان على عينة الدراسة؛ وبعد منح أفراد عينة الدراسة وقتاً كافياً لتعبئة الاستبيانات، ومن خلال المتابعة المستمرة تم استرجاع ما مجموعه (222)، وبعد مراجعة الاستبيانات تبين أن ما مجموعه (32) استبانة غير صالحة لغايات التحليل، ولهذا كان عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (190) استبيان؛ أي ما نسبته (76%) من الاستبيانات الموزعة وهي نسبة مقبولة لأغراض البحث العلمي. ويبين الجدول التالي توزيع أداة الدراسة.

جدول (1): توزيع أداة الدراسة

الاستبيانات	الموزعة	المسترجعة	المستبعدة	المعتمدة
العدد	270	222	32	190
النسبة	%100	%82.22	%11.85	%70.37

يتضح من الجدول (1) أن إجمالي الاستبانات الصالحة للتحليل بلغت 190 استبانة أي بنسبة تزيد عن الـــ (50%)، أي بواقع 70.7% من إجمالي مجتمع الدراسة، وهي نسبة جيدة يمكن تعميم نتائجها على مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

يعتبر الاستبيان أحد أدوات البحث العلمي ومن أكثر الوسائل استخداماً للحصول (على معلومات، وبيانات الأفراد)، وهو أداة بحث مناسبة ذات أبعاد وبنود تستخدم للحصول على معلومات وبيانات وحقائق محددة، مرتبطة بواقع معين، وتقدم على شكل عدد من الأسئلة يطلب الإجابة عليها من المبحوثين المعنيين بموضوع الاستبيان.

وقد احتوت الاستبانة على قسمين أساسيين؛

- **القسم الأول: يتعلق بمعلومات عامة عن المؤهل العلمي للمبحوث، وتخصصه، وسنوات خبرته في النشاط الحزبي.**
- **القسم الثاني**: أسئلة تتعلق بالأحزاب السياسية وأثرها على التنمية السياسية، واحتوت على محورين رئيسين تعبر عن وجهة نظر أفراد العينة، واحتوت صحيفة الاستبيان على (42) فقرة موزعة على الأبعاد التالية:

أ. **البعد الأول**/ ويتعلق بالمتغير المستقل: الأحزاب السياسية ويتكون من مجالي:
- المجال الأول: يتعلق بدرجة الوعي السياسي، ويتكون من (15) فقرة.
- المجال الثاني: يتعلق بدرجة الاهتمام والمشاركة السياسية ويتكون من (9) فقرات.

ب. **البعد الثاني**/ ويتعلق بالمتغير التابع (التنمية السياسية متمثلاً في اتجاه عضو الحزب السياسي نحو التنمية)، ويحتوي على (15) فقرة.

ولكل سؤال ثلاث إجابات بديلة وفقاً لدرجة معيارية يمكن من خلالها الحكم على مدى ايجابية أو سلبية كل سؤال من أسئلة الدراسة، طبقاً لمقياس ليكرت Likert Scale الثلاثي، والذي يتكون من ثلاث درجات على النحو المبين بالجدول رقم (3.3). حيث تم ترجيح تلك الدرجات بأوزان ترجيحية متدرجة من أكبر لأصغر المستويات والتي تقيس اتجاهات وآراء المستقصي منهم. ثم تم توزيع الإجابات إلى ثلاثة مستويات متساوية وتم تحديد طول الخلايا في مقياس ليكرت الثلاثي، من خلال حساب المدى بين درجات المقياس (3-1 = 2) ومن ثم تقسيمه على أكبر قيمة في المقياس للحصول على طول الخلية أي (2 ÷ 3 = 0.66) وبعد ذلك تم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في المقياس (بداية المقياس وهي واحد صحيح) وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الخلية (ملحم، 2010، ص ص151-152)، وهكذا أصبح طول الخلايا.

جدول رقم (2): المحك المعتمد في أداة الدراسة (إجابات الأسئلة ودلالتها)

الأسئلة على الإجابة	القيم (القياس)	طول الخلية
غير موافق	1	1.66 – 1.00
إلى حد ما	2	2.33 –1.67
موافق	3	3.00 – 2.34

صدق أداة الدراسة (الاستبانة)

تم التأكد من صدق الاستبيان بطريقتين (الصدق الظاهري: المحكمين والاتساق الداخلي لفقرات الاستبانة) وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين درجة كل فقرة والدرجة الكلية لعبارات البعد الذي تنتمي إليه من خلال معامل ارتباط بيرسون؛ حيث أظهرت مستويات الاختبار بالنسبة لأبعاد الأداة أن جميع فقراتها مرتبطة ارتباطاً دالاً إحصائياً مع جميع فقرات البعد التي تنتمي إليه عند مستوى معنوية (0.05)، فقد تراوحت معاملات الارتباط بين (0.771 – 0.912) وهو ارتباط موجب قوي، وبذلك يتحقق للاستبيان الصدق البنائي ويعد صالح للقياس.

كما تم اســتخراج معامل الثبات، طبقًا لكرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)؛ حيث تراوحت قيم ألفا بين (0.934) في حدها الأعلى و(0.872) في حدها الأدنى، وهذا يعني أن جميع هذه المعاملات جاءت قيمة عالية وتقترب من الواحد الصـــحيح لأن جميعها أكبر بكثير من (0.5) وهي القيمة الدنيا المقبولة لمعامل ألفا كرونباخ (ملحم، 2010، ص ص151-152). وهذه القيمة تعد مؤشـراً لصـلاحية أداة البحث للتطبيق بغرض تحقيق أهداف الدراسة من خلال الإجابة على أسئلة الاستبيان، مما يشير إلى إمكانية ثبات النتائج التي يمكن أن تسفر عنها عند تطبيقها.

خصائص العينة

1. متغير النوع

يبين الشكل رقم (1) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير النوع، حيث يبين التحليل أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع من فئة الذكور بنسبة تمثيل 76.8%، أما نسبة الإناث فقد مثلت 23.2%.

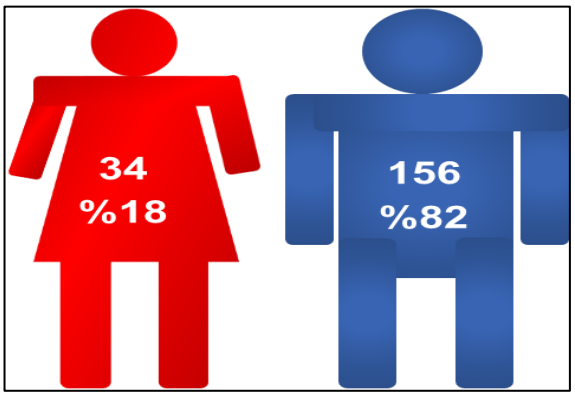

شكل (1): توزيع عينة الدراسة حسب متغير النوع

2. متغير المؤهل العلمي

يبين الشكل (2) التوزيع التكراري والنسبي لأفراد عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي؛ حيث يبين التحليل أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع ممن يحملون مؤهل علمي "بكالوريوس" بنسبة تمثيل 55.79%، يليها "الدراسات العليا" بنسبة تمثيل 21.58%، وجاءت في المرتبة الثالثة ممن شملهم الاستطلاع للذين يحملون شهادة "الليسانس" بنسبة تمثيل 16.32%، في حين كانت أقل نسبة شملها الاستطلاع للذين يحملون شهادة (دبلوم متوسط فما دون) بنسبة تمثيل 6.32%.

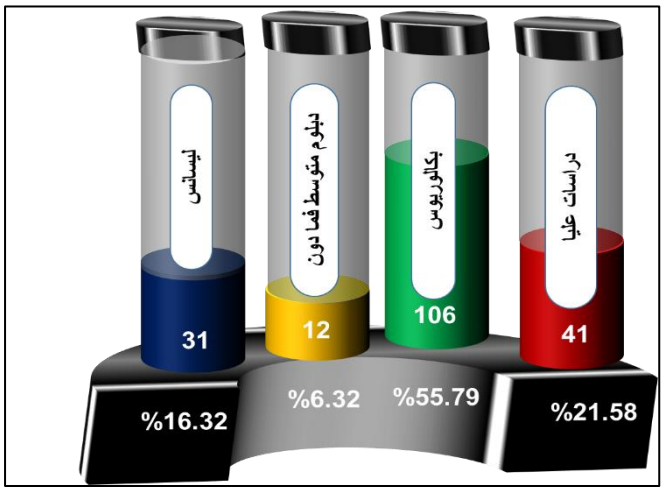

شكل (2): توزيع عينة الدراسة حسب متغير المؤهل العلمي

3. متغير سنوات الخبرة في العل الحزبي

شكل (3): توزيع أفراد العينة حسب متغير سنوات الخبرة في العمل الحزبي

توضح تحليل النتائج بالشكل (3) أن أكبر نسبة شملها الاستطلاع ممن تراوحت خبرتهم في العمل الحزبي (من سنة إلى أقل من 5سنوات) بنسبة (71.58%)، يليه في الترتيب ممن تراوحت خبرتهم في العمل الحزبي (من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات) بنسبة تمثيل (28.42%)، وجاءت أقل نسبة (18.42%) ممن تراوحت خبرتهم (من 10 سنوات فأكثر).

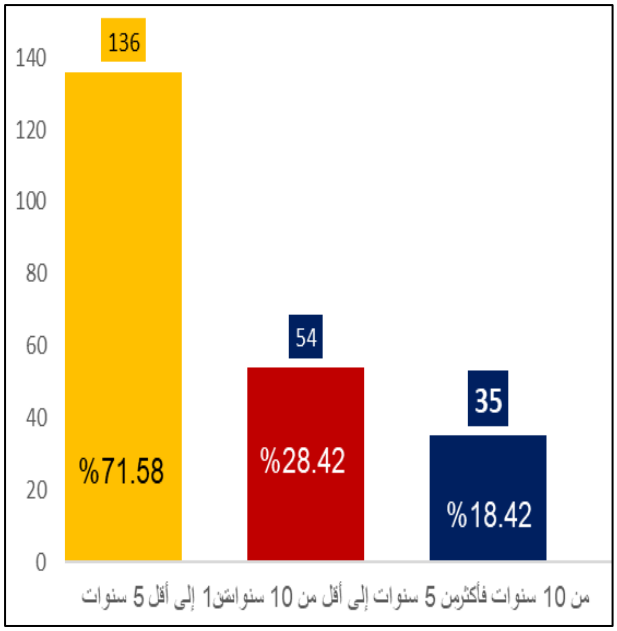

شكل (3): توزيع عينة الدراسة حسب متغير بالخبرة

مناقشة النتائج واختبار الفرضية

أولاً: النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1. إجابة السؤال الأول:

ما درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي نحو النظام السياسي في ليبيا؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات المجال الأول (درجة الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي نحو النظام السياسي). الجدول رقم (3) يوضح ذلك.

جدول (3): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال درجة الوعي السياسي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
.1	أرى أن الانتخابات هي الوسيلة الأفضل للتداول السلمي للسلطة.	2.90	0.311	موافق
.2	قيم الديمقراطية والحريات لا تتفق مع العادات والتقاليد والعرف السائدة.	2.14	0.641	إلى حد ما
.3	الأحزاب السياسية في ليبيا غير ناجحة في عملها السياسي.	2.97	0.341	موافق
.4	تسهم التعددية الحزبية في تعميق الاندماج الوطني.	2.11	0.356	إلى حد ما
.5	توجد حقوق سياسية ومدنية للمرأة مساوية للرجل.	2.88	0.427	موافق
.6	تؤثر القيم الثقافية والاجتماعية السائدة في المجتمع الليبي على نمط ودرجة مشاركة المرأة سياسياً	2.14	0.479	إلى حد ما

.7	أعتقد بصحة الرأي الذي يقول بأن الديمقراطية لا تتوافق مع الشريعة الإسلامية.	2.94	0.246	موافق
.8	تساعد الديمقراطية على نشر روح التسامح والمساواة والعدالة.	2.15	0.371	إلى حد ما
.9	تلعب المناطقة دوراً سلبياً أمام وعي المواطن سياسياً.	2.13	0.324	إلى حد ما
10	نجحت المجالس البلدية في تحقيق أهدافها المرجوة	2.95	0.229	موافق
11	أعتقد أن المؤتمر الوطني العام قد فشل بوظائفه التشريعية والرقابية.	2.84	0.471	موافق
12	أعتقد أن مجلس النواب قد فشل بوظائفه التشريعية والرقابية.	2.11	0.488	إلى حد ما
13	أعتقد أن حكومة الوحدة الوطنية قد نجحت في تنفيذ السياسة العامة للدولة.	1.94	0.381	إلى حد ما
14	هل يثق المواطن الليبي بنتائج الانتخابات.	1.95	0.377	إلى حد ما
15	أعتقد أن الازمة السياسية التي تعيشها البلاد حالياً تهدد مستقبل الديمقراطية.	2.97	0.179	موافق
	المتوسط العام	2.47	0.416	موافق

يتضح من نتائج تحليل الجدول (3) أن المتوسط العام لجميع فقرات المجال الأول **(درجة الوعي السياسي)** بلغ (2.47) وبوزن نسبي 82.33%، ما يعني أن اتجاهات أفراد العينة حول فقرات المجال الأول جاءت بدرجة موافق.

2. إجابة السؤال الثاني:

ما درجة الاهتمام والمشاركة السياسية لدى عضو الحزب السياسي؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال درجة الاهتمام والمشاركة السياسية كما موضح بالجدول (4).

جدول (4): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال درجة الاهتمام والمشاركة السياسية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
.1	**ما هي أكثر الوسائل تتبعاً للخبار السياسية؟**			
	التلفزيون	2.33	0.461	إلى حد ما
	الراديو	1.95	0.377	إلى حد ما
	الانترنت	2.97	0.579	موافق
	الصحف	1.01	0.364	غير موافق
.2	هل لديك بطاقة انتخابية؟	2.01	0.643	إلى حد ما
.3	**برأيك ما سبب عدم امتلاك الجماهير للبطاقة انتخابية؟**			
	لا أثق في العملية الانتخابية.	1.13	0.381	غير موافق
	لوجود إجراءات معقدة في عملية الحصول على البطاقة.	1.09	0.428	غير موافق

	انضمامي حديثاً للحزب.	2.87	0.467	موافق
.4	هل هناك إرشاد سياسي للمواطنين من طرف الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني؟	2.32	0.721	إلى حد ما
.5	هل هناك تواصل دائم بين الأحزاب السياسية والقاعدة الشعبية (المواطنين)؟	1.64	0.812	غير موافق
.6	هل شاركت في التصويت في الانتخابات البلدية والمجالس النيابية؟	2.30	0.659	إلى حد ما
.7	هل يوجد حوار سياسي سلمي حول المصالح والأهداف العامة في مجتمعنا؟	1.29	0.786	إلى حد ما
.8	هل تقوم الأحزاب السياسية بدورها في عملية التنشئة والتعبئة السياسية للمواطنين والاهتمام بانشغالاتهم؟	1.27	0.843	إلى حد ما
.9	هل لديك اهتمامات بالسياسة والمناقشات السياسية؟	2.26	0.705	إلى حد ما
	المتوسط العام	1.88	0.756	إلى حد ما

يتضح من نتائج تحليل الجدول (4) أن المتوسط العام لجميع فقرات المجال الثاني **(درجة الاهتمام والمشاركة السياسية)** بلغ (1.88) وبوزن نسبي (62.66%) ما يعني أن اتجاهات أفراد العينة حول فقرات المجال الثاني جاءت بدرجة إلى حد ما.

3. إجابة السؤال الثالث:

ما هي مؤشرات التنمية السياسية؟

جدول (5): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات مجال التنمية السياسية

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
.1	تعد الأحزاب السياسية مدخل للتغيير في التنمية السياسية.	2.81	0.611	موافق
.2	الطريقة الأنجع لمعالجة أزمة الشرعية هي الأحزاب السياسية.	2.14	0.621	إلى حد ما
.3	يوجد مجتمع مدني فاعل يتمتع بقدر من الحرية والاستقلالية.	2.11	0.804	إلى حد ما
.4	تتوفر لدى المواطن الليبي ثقافة سياسية مدنية تقوم على أساس التسامح والحوار واحترام الرأي	2.33	0.741	إلى حد ما
.5	توجد مشاركة سياسية ديمقراطية وشفافة في صنع القرار السياسي وفق أسس جديدة.	2.10	0.427	إلى حد ما
.6	هناك تطور في التشريعات وتحديثها بما يتماشى مع المتطلبات الداخلية والخارجية للبلاد.	2.91	0.617	موافق
.7	يوجد برلمان مؤسسي يمثل الإرادة الحقيقية للشعب ويمارس صلاحياته الدستورية في الرقابة على السلطة التنفيذية.	1.13	0.479	غير موافق

.8	تسهم السلطة التنفيذية بكل استقلالية في صنع السياسة العامة للدولة.	2.13	0.324	إلى حد ما
.9	يوجد نظام سياسي قادر على التكيف من خلال تطوير مؤسساته المختلفة لاستيعاب التغيير الذي يطرأ على المجتمع.	1.19	0.397	غير موافق
10	سنت الدولة قوانين وتشريعات تحمي حقوق الأفراد سواء الحقوق والحريات الخاصة أو الحقوق والحريات العامة المتعلقة بحرية الانتساب إلى الأحزاب وحرية الانتخابات.	2.94	0.888	موافق
11	هناك تعددية سياسية وفكرية ضمن الثوابت التي يقوم عليها المجتمع دون أن يدعي طرف من الأطراف ملكيته للحقيقة أو حماية المصلحة الوطنية على حساب طرف أخر.	1.94	0.381	إلى حد ما
12	يتم إشراك جميع أفراد المجتمع في الحياة السياسية بغض النظر عن انتماءاتهم القبلية والمناطقية وتمكينهم من لعب دور واضح في العملية السياسية	1.17	0.762	غير موافق
13	تفسح السلطات الرسمية في الدولة المجال للأحزاب وتعمل في جو من الديمقراطية والحرية وفقا للقانون والنظام العام.	2.89	0.542	موافق
14	تلعب مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الشبابية والمرأة دوراً في الحياة السياسية.	1.95	0.377	إلى حد ما
15	تعالج الأحزاب السياسية أزمات التنمية السياسية في ليبيا مثل أزمة الهوية والشرعية والمشاركة السياسية.	1.82	0.637	إلى حد ما
المتوسط العام		2.10	0.423	غير موافق

يتضح من نتائج تحليل الجدول (5) أن المتوسط العام لجميع فقرات بعد **(مؤشرات التنمية السياسية)** بلغ (2.10) وبوزن نسبي (70.13%)، ما يعني أن اتجاهات أفراد العينة حول فقرات البعد الثاني جاءت بدرجة إلى حد ما.

ثانياً: اختبار الفرضيات

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا. وتنبثق منها الفرضيات الرئيسية الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
4. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

1. الفرضية الفرعية الأولى:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند ($\propto = 0.05$) بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.

2. الفرضية الفرعية الثانية:

يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند ($\propto = 0.05$) بين الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

قاعدة القرار:

- تقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية.
- تُرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية.

الفرضية الرئيسية الأولى: توجد ارتباطية علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا. وتنبثق منها الفرضيات الرئيسية الفرعية التالية:

1. توجد علاقة ارتباطية ذات دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
2. توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام معامل ارتباط بيرسون لمعرفة العلاقة بين درجة الوعي السياسي/ المشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا والنتائج موضحة بالجدول رقم (20.3).

جدول (6): يوضح نتائج اختبار العلاقة بين درجة الوعي السياسي/ المشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا

	الوعي السياسي	المشاركة السياسية
التنمية السياسية	0.874	0.795
مستوى الدلالة	0.001	0.000

يبين اختبار بيرسون الجدول (6) وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل ارتباط (0.874) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤكد الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا؛ أي كلما زاد الوعي السياسي لدى عضو الحزب السياسي زادت التنمية السياسية في ليبيا.

كما تبين نتائج الجدول ذاته وجود علاقة ارتباطية ذات دلالة احصائية بين درجة المشاركة السياسية والتنمية السياسية، حيث بلغ معامل ارتباط (0.795) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) مما يؤكد الفرضية القائلة بوجود علاقة ذات دلالة احصائية بين درجة المشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا، أي كلما كانت هناك مشاركة سياسية لدى عضو الحزب السياسي زادت التنمية السياسية في ليبيا.

الفرضية الرئيسية الثانية: يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا. وتنبثق منها الفرضيات الفرعية التالية:

1. الفرضية الفرعية الأولى:
   1. الفرضية الصفرية: لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
   2. الفرضية البديلة: يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا
2. الفرضية الفرعية الثانية:
   - لا يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.
   - يوجد أثر ذو دلالة احصائية عند مستوى ($\propto \leq 0.05$) بين الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

وللتحقق من صحة الفرضية الرئيسية الأولى تم استخدام معامل الانحدار لمعرفة أثر العلاقة بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا والنتائج موضحة بالجدول رقم (21.3).

جدول (7): نتائج اختبار فرضيات الدراسة

المتغير	(r) الارتباط	(R^2) معامل التحديد	F المحسوبة	F الجدولية	Df درجة الحرية	Sig. القيمة الاحتمالية	t-test اختبار الإشارة	معامل الانحدار β	القرار
الوعي السياسي	0.874	0.458	154.243		1 188	0.001	12.319	0.874	نرفض الفرضية الصفرية
المشاركة السياسية	0.795	0.511	177.412		1 188	0.000	20.250	0.795	نقبل الفرضية الصفرية

تبين نتائج تحليل الجدول (7) أثر الأحزاب السياسية على التنمية السياسية في ليبيا؛ إذ أظهرت نتائج التحليل الإحصائي أن قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وبما أن قاعدة القرار تنص على أنه تُقبل الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أقل من قيمتها الجدولية، وتُرفض الفرضية الصفرية إذا كانت قيمة (F) المحسوبة أكبر من قيمتها الجدولية، وبالتالي نرفض الفرضيات الصفرية لكل المتغيرات الفرعية ونقبل الفرضية البديلة؛ أي يوجد أثر ذو دلالة إحصائية بين الوعي السياسي/ الاهتمام والمشاركة السياسية وبين التنمية السياسية في ليبيا.

وعند استعراض أهمية كل متغير فرعي مستقل على حده ومقدار مساهمته في النموذج الرياضي الذي يمثل واقع الأحزاب السياسية في ليبيا بمجاليها (درجة الوعي السياسي، ودرجة الاهتمام والمشاركة السياسية). وفيما يلي تفسير تحليل النتائج:

- بلغ معامل الارتباط (r) للمتغير الفرعي الأول (درجة الوعي السياسي) (0.874) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.458)؛ أي ما قيمته (45.8%) من التغيرات في التنمية السياسية ناتج عن التغير في وجود وعي سياسي لدى عضو الحزب السياسي، كما بلغت قيمة درجة التأثير (β) (87.4%)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في وجود وعي سياسي لدى عضو الحزب يؤدي إلى الزيادة في التنمية السياسية بقيمة (87.4%)، ويؤكد الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (3.94) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
- بلغ معامل الارتباط (r) للمتغير الفرعي الثاني (الاهتمام والمشاركة السياسية) (0.795) عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، أما معامل التحديد (R^2) فقد بلغ (0.511)؛ أي ما قيمته (51.1%) من التغيرات في التنمية السياسية ناتج عن التغير في وجود اهتمام ومشاركة سياسية لدى عضو الحزب السياسي، كما بلغت قيمة درجة التأثير (β) (79.5%)، وهذا يعني أن الزيادة بدرجة واحدة في وجود اهتمام ومشاركة سياسية لدى عضو الحزب يؤدي إلى الزيادة في التنمية السياسية بقيمة (79.5%) ويؤكد الأثر قيمة (F) المحسوبة والتي بلغت (3.94) وهي دالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$)، وهذا يؤكد عدم صحة الفرضية الصفرية وتقبل الفرضية البديلة التي تنص على وجود أثر ذو دلالة إحصائية بين الاهتمام والمشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.

الخاتمة:

لم تمكن الأحزاب السياسية ظاهرة غريبة على المجتمع الليبي، ويمكن اعتبارها في نفس الوقت، حديثة النشأة، بالمعنى النسبي للكلمة، فقد شهدت ليبيا حياة سياسية ثرية خلال العشرية الأولى قبل الاستقلال، مع بروز القادة والزعماء الذين عاصروا فترة الاحتلال الإيطالي وعايشوا فترة الإدارة البريطانية، وهي كذلك دخيلة على الحياة السياسية في هذا المجتمع، والمتتبع للتجربة الحزبية يرى بوضوح ظهور الأحزاب السياسية كان مرافقاً لنشوء ليبيا وتشكلها ككيان.

يعتبر الحزب السياسي أحد المكونات الأساسية في العملية السياسية، حيث لا تنعدم ضرورة وجوده بشكل أو بآخر في أغلب الدول، باعتباره يمثل معامل ارتباط قوي بين النظم السياسية الحديثة وعملية التنمية بمختلف صيغها، لاسيما منها التنمية السياسية.

كما تعد الأحزاب السياسية أحد أهم أدوات التنمية السياسية في العصر الحديث، وباعتبار أن فعالية سياسة التصنيع تعبر عن مضمون التننمية الاقتصادية؛ فإن حركسة الأحزاب السياسية والنظام الحزبي تعبر بالمقابل عن درجة التنمية السياسية داخل النظام الساسي.

وأثبت المجتمع الليبي أنه يتمتع بسلوك سياسي جيد عبر عن مطالبه وحقوقه السياسية والاقتصادية ولاجتماعية عبر الوسائل الديمفراطيةالمتعارف عليها مثل منظمات المجتمعالمدني، والفضاءات الالكترونية، إلى جانب وسائل الإعلام المحلية والهربية والأجنبية، والوقفات أو الاعتصامات السلمية

وبمكن القول أن التنمية السياسية أضحت مطلباً رئيساً من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، وهي عملية تحديث سياسي وتعبئة ومشاركة الجماهير في القرار السايسي؛ أي اهتمام المواطن بالشارع العام وهي كذلك بناء الديمقراطية من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والإدارية الفعالة.

وتتضمن أهم نتائج الدراسة وأهمها:

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الأحزاب السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين درجة الوعي السياسي والتنمية السياسية في ليبيا.
- يوجد أثر ذو دلالة احصائية بين درجة المشاركة السياسية والتنمية السياسية في ليبيا.
- وأن أغلب المنتمين للأحزاب السياسية هم حملة المؤهل الجامعي والذي على وعيهم بأهمية الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السياسية والاقتصادية والاستقرار السياسي.
- وأشارت النتائج أن الأهمية النسبية لدرجة الوعي السياسي لدى أعضاء الأحزاب السياسية بلغت (82.33%).
- وأن الأهمية النسبية لدرجة الاهتمام والمشاركة السياسية بلغت (62.66%).
- وأن الأهمية النسبية لمؤشر التنمية السياسية بلغت (70%).

التوصيات:

- زيادة الوعي بأهمية الأحزاب السياسية ودورها في التنمية السايسية والاقتصادية والاجتماعية.
- التاكيد على المشاركة السياسية ودورها في التنمية السياسية.
- الاهتمام بقنوات الاتصال بين الأحزاب السياسية والقاعدة الشعبية عبر وسائل الاتصال المختلفة (الإذاعة المرئية، المسموعة، الفيسبوك، شبكة الانترنت، وغيرها).

- إنشاء مراكزمتخصصة لقياس الرأي العام يساعد الأحزاب السياسية على اتخاذ قراراتها وتنفيذها بأسلوب علمي ومهني نابع من قناعة المجتمع.
- نشر الوعي بالحقوقو المدنية والسياسية وصيانتها والنظر إليها على أنها من القضايا السياسية لحماية الحريات وحقوق الإنسان، ومنها حريات التعبير والصحافة والإعلام والتجمع.
- تأكيد استقلال السلطات والفصل بينها واحترام صلاحيات المؤسسة الدستورية ودعم استقلالها.
- احتضان مؤسسات المجتمع المدني لتكون ذراعاً مساعداً للدولة والأخذ بيدها ودعمها مادياً وفنياً وتوفير الحماية القانونية لها وتشجيعها بمختلف الوسائل.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

1. أبو القاسم، ابراهيم أحمد (2015)، **المهاجرون الليبيون في البلاد التونسية** (1911- 1957)، تونس: مؤسسة عبد الكريم بن عبد الله للنشر.
2. أبو صالح، محمد صبحي، وعوض عدنان محمد (2020)، **مقدمة في الإحصاء: مبادئ وتحليل باستخدام SPSS**، الطبعة الثالثة، عمان: دار المسيرة.
3. الزيات، عبد الحليم (2020)، **التنمية السياسية: دراسة في الاجتماع السياسي**، عمان: الطبعة الثالثة، دار المسيرة للنشر.
4. العبيدي، صالح مسعود (2014)، الحركة الجهادية لليبيين ما قبل الاستقلال، القاهرة: مكتبة مدبولي للطباعة والنشر.
5. العماوي، مصطفى صالح (2020)، **التنظيم السياسي والنظام الدستوري**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الثقافة المصرية للنشر والتوزيع.
6. الشمري، سمير عبد الرحمن (2017)، **أزمة الأحزاب في الوطن العربي**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار النهضة العربية للنشر.
7. السعدني، مروان عبد العزيز (2019)، **الأحزاب السياسية وتحديات التنمية**، عمان: دار المسيرة للنشر والتوزيع.
8. عادل، أحمد (2021)، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.
9. الكيلاني، عبد الوهاب وزهيري، امل (2018)، **الموسوعة السياسية**، الطبعة الثالثة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
10. الطماوي، سليمان محمد (2018)، ال**أحزاب والحريات السياسية: دراسة في التوجهات الأيديولوجية**، الإسكندرية: دار المعرفة للنشر.
11. العقاد، صلاح (2016)، **العرب والحرب العالمية الثانية**، القاهرة: جامعة الدول العربية، الطبعة الثالثة، معهد البحوث والدراسات العربية.
12. الغزالي، أسامة مصعب (2016)، **تجربة الأحزاب السياسية والبرلمان الأردني**، عمان: مركز الأردن الجديد للدراسات..
13. الغويل، سليمان (2007)، **الانتخاب والديمقراطية: دراسة قانونية** مقارنة، طرابلس، منشورات الدار الأكاديمية.
14. المسماري، أحمد عبد المالك (2014)، **ليبيا وحقبة الدكتاتورية**، بيروت: دار الفكر للنشر.
15. بن موسى، زين العابدين، والحاج، أحمد أديب (2010)، **الليبيون في سوريا**، الطبعة الثانية، بيروت: دار الفكر العربي للنشر.
16. البراوي، راشد (1953)، **ليبيا والمؤامرة البريطانية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
17. الخفيفي، الصالحين جبريل (1998)، النشاط الثقافي والسياسي للمهاجرين الليبيين بديار الهجرة (1911-1940): دراسة تاريخية تحليلية، مجلة الشهيد العدد [19].

18. شكري، محمد فؤاد (1957)، **ميلاد دولة ليبيا الحديثة وثائق تحريرها واستقلالها في الفترة (1945-1947)**، القاهرة: مطبعة الاعتماد القاهرة، المجلد [1]، الجزء [1].
19. زارم، أحمد (1997)، **مذكرات أحمد زارم**، تونس: الدار العربية للكتاب.
20. عادل، أحمد، (2021)، **الأحزاب السياسية والنظم الانتخابية**، الطبعة الثالثة، القاهرة: دار النهضة للنشر والتوزيع.
21. عميش، ابراهيم فتحي (2008)، **التاريخ السياسي ومستقبل المجتمع المدني في ليبيا**، القاهرة: برنيق للطباعة والترجمة والنشر.
22. كافي، نبيلة مصطفى (2020)، **الأحزاب السياسية في العلم المعاصر**، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الفكر العربي للنشر.
23. وهبان، أحمد (2019)، ال**تخلف السياسي وغايات التنمية السياسية: رؤية جديدة للواقع السياسي في العالم الثالث**، القاهرة: الدار الجامعية للكتاب.

ثانياً: الأبحاث والدراسات العلمية

1. الخفيفي، الصالحين جبريل (1998)، **النشاط الثقافي والسياسي للمهاجرين الليبيين بديار الهجرة (1911-1940): دراسة تاريخية تحليلية**، مجلة الشهيد العدد [19].
2. العتوم، أحمد (2017)، **مفهوم التنمية السياسية**، القاهرة: المعهد العربي للبحوث والدراسات الاستراتيجية.
3. المنتصر، منصور أحمد (2013)، **واقع وأبعاد التجربة الحزبية على الحياة السياسية في ليبيا**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد، جامعة عمر المختار.
4. برقة الجديدة (1946)، طرابلس الغرب، السنة الرابعة، العدد [766]، بتاريخ 11 أغسطس، 1946.
5. برقة الجديد (1946)، **اجتماع الجبهة البرقاوية**، السنة الرابعة العدد [783]، بتاريخ 1 سبتمبر 1946.
6. جبران، محمد مسعود (1987)، **صفحة مطوية من نضال الشعب الليبي على الفقيه حسن والكتلة الوطنية الحرة**، مجلة الشهيد، العدد المزدوج 7 و8، أكتوبر 1987/1986م، مركز دراسة جهاد الليبيين.
7. حزاز، رجب (1987)، **الأحزاب السياسية وقضايا الاستقلال، الإمارة – الوحدة**، المجلة التاريخية المصرية، العدد [19].
8. عمر، منى أحمد (2013)، **مساهمة الأحزاب السياسية في الحياة السياسية**، رسالة ماجستير في العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والتجارة، جامعة بنغازي.

ثالثاً: الدوريات

1. المجلس الوطني الانتقالي، **قانون رقم [29] لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية**، المادة [2]، منشورات وزارة العدل الليبية.
2. المادة [7]، الباب الثاني من الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، 2011.
3. المادة [3] من القانون رقم [29] لسنة 2012 بشأن تنظيم الأحزاب السياسية، المجلس الوطني الانتقالي المؤقت، طرابلس، ليبيا، 2012.
4. اجتماع الجبهة البرقاوية، برقة الجديد، السنة الرابعة العدد [783]، بتاريخ 1 سبتمبر 1946، ص8.
5. مركز البحوث التاريخية، شعبة الوثائق العربية، ملف سالم أبي خشيم، ملف رقم 12 وثيقة رقم 24.
6. حزب العمال طرابلس الغرب، **بيان إلى الشعب الليبي**، السنة الخامسة، العدد [1308]، بتاريخ 17 سبتمبر.
7. صحيفة الليبي (1951)، **فزان المعذبة**، السنة الأولى، العدد [9]، بتاريخ 11 أكتوبر 1951.
8. طرابلس الغرب، السنة الخامسة، العدد 1153، بتاريخ 15 مارس 1947.

رابعاً: المراجع الأجنبية

1. Daniel Louis Seiler (2008)., **The Political Party**, Armand Colin, Paris.
2. Bureau.G., (2015), **The Political Conflicts among the Parties: UK Case study**, London University Publishers.

خامساً: المواقع الالكترونية

1. الموقع الإلكتروني للجنة شؤون الأحزاب السياسية، وزارة العدل الليبية، متاح على الرابط:
https://aladel.gov.ly/home/?page_id=809 تاريخ الدخول 2022/4/1